

الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل

Investigating whether the addition of letters to a verb changes its meaning or not

إبراهيم حميدان مفرح المطيري*

قسم اللغة العربية، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية،

IALMOTAIRI0007@STU.KAU.EDU.SA

المعلومات المقال	الملخص
تاريخ الارسال: 2024-11-28 تاريخ القبول: 2025-01-15	ملخص: جاءت هذه الدراسة للكشف عن إشكالية من إشكاليات الدرس الصربي، وهي: تردد الزيادة بين الإلحاق وعدمه، وجعلت من أبنية الفعل ميداناً للدراسة؛ فتحدثت عن هذه الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في مبحثين، كان الأول عن هذه الإشكالية في أبنية الفعل الثلاثي، أما أبنية الفعل الرباعي فجاءت في المبحث الثاني، وقد مهدت لذلك بالحديث عن معنى الزيادة والإلحاق، وما يتصل بكل واحد منهما من قضايا، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: أن الزيادة على الأفعال قد ترددت بين الإلحاق وعدمه في ثلاثة صيغ، وهي: تفاعل، وتفعّل، وافتعلّ.
الكلمات المفتاحية: ✓ الزيادة، ✓ الإلحاق، ✓ الفعل المزيد، ✓ الاحتمال، ✓ الدرس الصربي.	Abstract : Abstract: This paper studies one of the issues in morphology: investigating whether the addition of letters to a word changes its meaning or not. The study focuses on the effect of this issue on two aspects: the structure of three-letter verbs and the structure of four-letter verbs. It explains clearly whether the addition of letters changes the meaning of the word or leaves it unchanged, and addresses other related issues. The study yields several results, one of which is that this issue appears in three verb structures: Tafa'al, Tafa"l, and Afa'lalla.
Article info <i>Received</i> 2024-11-28 <i>Accepted</i> 2025-01-15 Keywords: ✓ addition, ✓ derived verb, ✓ possibilities, ✓ morphology	

* المؤلف المرسل إبراهيم حميدان مفرح المطيري، IALMOTAIRI0007@STU.KAU.EDU.SA

مقدمة:

لقد لفت نظري التسليم المطلق بسهولة مبحث الزيادة في أبنية الفعل؛ فأخذت أفتش في صحة هذا الأمر، والتشكيك فيه؛ فظهر لي خطأ ذلك؛ فهناك إشكالات تعترى أبنية الفعل المزيد، وتتمثل هذه الإشكالية بتردد الزيادة في الفعل بين الإلحاق وعدمه؛ لذلك جاءت هذه الدراسة بعنوان: "الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل"

والمشكلة التي تسعى الدراسة إلى فحصها تتمثل في التسليم المطلق بسهولة مبحث الزيادة في الأفعال، والتشكيك في مصداقيتها حتى يتبين لنا صدقها من خطئها، وفي سبيل الوصول إلى الوقوف على المشكلة جاءت الأسئلة الآتية:

١- ما المراد بالزيادة والإلحاق في الدرس الصرفي؟

٢- ما الأبنية الفعلية المزيدة المترددة بين الإلحاق وعدمه؟

٣- لماذا ترددت بعض الأبنية الفعلية المزيدة بين الإلحاق وعدمه؟

وبعد الإجابة عن الأسئلة الآتية الذكر تكون الدراسة قد حققت أهدافها المتمثلة في بيان المراد من

الزيادة والإلحاق، مع حصر الأبنية الفعلية المزيدة المترددة بين الإلحاق وعدمه، وإيضاح سبب تردها.

وتكمن أهمية الدراسة في لفت عناية الباحثين إلى إعادة النظر في المقولات الصرفية التي ظاهرها

التسليم بما ورد فيها؛ فقد يظهر لهم خلاف ذلك.

ولم أعتز -في حدود علمي- على أي دراسة تناولت هذا الموضوع. أما الدراسات المتصلة بالزيادة

والإلحاق فكثيرة؛ أذكر منها: أوزان الأفعال ومعانيها؛ لهاشم طه شلاش، ودراسة إبراهيم السامرائي

المسماه: الفعل زمانه وأبنيته، ومن الدراسات المختصة بالإلحاق أبنية الإلحاق في الصحاح؛ لمهدي القرني

وهي رسالة ماجستير، وآخرها دراسة محمد سعيد الغامدي بعنوان: مفهوم الإلحاق في الصرف العربي؛

حيث شملت دراسته جميع دراسات السابقين مع الاستدراك عليها.

وقد اتخذت من المناهج المنهج الوصفي القائم على وصف الظاهرة ثم تفسيرها.

وقد جاءت هذه الدراسة في مقدمة ومبحثين مسبقين يتمهيد ومتولين بخاتمة. أما المقدمة فقد

أشرت فيها إلى ما تقتضيه كل دراسة علمية. بينما جاءت محاور الدراسة على النحو الآتي:

التمهيد: الزيادة والإلحاق في الدرس الصرفي؛ فعرفت بما وما يتصل بكل واحد منهما.

الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل

المبحث الأول: الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل الثلاثي؛ حيث فصلت القول في بناءين مستشكلين هما: تَفَعَّلَ وَتَفَعَّلَ.

المبحث الثاني: الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل الرباعي؛ حيث فصلت القول في بناء أَفَعَّلَ وما دار حوله من خلاف.

أما الخاتمة فقد عرضت فيها أهم النتائج.

وبعد فحسبي أنني اجتهدت والتوفيق بيد الله عز وجل، ويكفيني أن يجد القارئ غايته فيأنس بها، أو يقف على عيوب الدراسة فيصلحها بنقده وتوجيه في دراسة أخرى مكملة لهذه الدراسة.

هذا وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم إلى يوم الدين.

1. لزيادة والإلحاق في الدرس الصرفي:

إذا ذكر الإلحاق فإن النظر ينصرف للزيادة؛ لأن الإلحاق غرض من أغراضها، وهذا ما سيتبين في الأسطر الآتية:

1-1 الزيادة في الدرس الصرفي:

لا خلاف بين اللغويين قديمًا وحديثًا في مفهوم الزيادة، سواء أكانت الزيادة لغوية أم صرفية،

وعرفوها بعدة تعريفات، ومجموعها: أنها: إضافة حرف أو أكثر إلى أصل الكلمة بقصد إفادة معنى جديدًا¹، ويعرف الحرف الزائد بسقوطه في أصل الوضع تحقيقًا أو تقديرًا.

والزيادة بهذا المفهوم قد تكون صرفية أو لغوية، أما الزيادة الصرفية فهي أن تكون الكلمة زائدة

على حروف أصلية، إما بتكرار حرف من حروف الأصل أو بزيادة حرف من حروف (سألتمونيها) على أصل الكلمة². أما الزيادة اللغوية: فإنها لم تنحصر على هذه الحروف العشرة، بل تشمل جميع حروف الهجاء،

1-1-1 أنواع الزيادة الصرفية:

الزيادة نوعان:

الأول: أن تكون بتكرار حرف من الحروف الأصلية، وفي هذا النوع قال سيوييه: " اعلم أن كل كلمة ضوعف فيها حرف مما كانت عدته أربعة فصاعداً فإن أحدهما زائد، إلا أن يتبين لك أنها عين أو لام فيكون من باب مددت. وذلك نحو: قردد، ومهدد، وقعدد، وسودد، ورمدد ... وكذلك جميع ما كان من هذا النحو"³.

وقد قسم هذا النوع إلى قسمين، كما فعل عبد الرزاق الصاعدي، الأول منهما: ما كثر لمعنى، كتكرار عين (كترّم) و(طوّف) و(قتل) لمعنى الكثرة، والثاني: ما كرر لغير معنى، ومن ذلك التكرار للإلحاق، كجللب، وقردد⁴.

الثاني: فهو ما كان فيه حرف أو أكثر من حروف الزيادة المجموعة في قولك: (سألتمونيتها).

وهذا النوع أيضاً ينقسم إلى قسمين: أولهما: ما كان فيه زيادة لمعنى، كدلالة ألف (جالس) على الفاعلية، ودلالة همزة (أكرم) على التعدية، ودلالة الميم (مشروب) على المفعولية. والثاني: ما كان فيه زيادة لغير معنى، كزيادة ألف في نحو: (سافر)، وألف الإلحاق في نحو: (معزى)⁵.

2-1-1 أغراض الزيادة:

إن زيادة حرف على أصول الكلمة لها غرض من الأغراض، ومن هذه الأغراض ما يأتي:

1- إفادة معنى جديد؛ وذلك بأن يزداد حرف على أصول الكلمة لقصد زيادة معنى على المعنى الأصلي، كزيادة ألف (ضارب) لدلالة على الفاعلية، وزيادة ميم (مضروب) لدلالة على المفعولية⁶.

2- مدّ الصّوت بأحد أحرف العلة؛ نحو: زيادة واو (عمود، وعجوز) وألف (سحاب، وسراج) وياء (رحيل، وقَصِيْب)⁷.

الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل

- 3- إلحاق بناءٍ ببناءٍ آخر؛ كإلحاق (كوثر) بـ جَعْفَرٍ، و (بيطر) بـ دَحْرَجٍ، و(خَفَيْفَد) بـ"سفرجل"⁸.
- 4- التوصل إلى النطق بالساكن؛ كهمزة الوصل في (امرأة) و(انطلق) و(اقترب)⁹.
- 5- بيان حركة الحرف؛ في قولهم: (سلطانيه)¹⁰.
- 6- العوض عن الحرف المحذوف؛ نحو: تاء التأنيث في (زَنَادِقَة) فَإِنَّهَا عوض عن ياء زناديق¹¹.
- 7- تكثير أحرف الكلمة؛ كألف (قَبَعَثَرِي) ونون (كَنْهَبِل)¹².
- 8- الوقف على الكلمة التي بقي منها حرف أو حرفين، مثل: قَه، وائمه¹³.
- 9- أن ترد الكلمة زائدة ولم تستعمل مجردة، كالفعل (افتقر)¹⁴.

2-1 الإلحاق:

عرف الرضي الإلحاق بقوله: "أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب، زيادة غير مطردة في إفادة معنى، ليصير بذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى؛ في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات"¹⁵ بينما يستحسن الغامدي الاكتفاء بالمعنى اللغوي للإلحاق؛ لذلك هو عنده عبارة عن المشكلة في الصورة بين الكلمة وما ألحق بها وذلك من حيث عدة الحروف والحركات والسكنات؛ دون النظر إلى الأحرف الزائدة وموضعها من اللفظين¹⁶.

1-2-1 أصول الإلحاق:

هنالك أصول عامة يركز عليها الإلحاق وهي¹⁷:

1- الإلحاق لا يقع في الحروف إنما هو خاص بالأسماء والأفعال، فلا يلحق بما هو معدوم.

2- لا يلحق إلا ببناء موجود في الأصل، فلا يلحق بما هو معدوم.

الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل

- 3-الإلحاق لا يكون إلا في الأبنية الثلاثية والرباعية.
- 4-الإلحاق لا يكون بأكثر من حرفين.
- 5-ألا تكون الزيادة مطردة لإفادة معنى.
- 6-أن يكون الحرف المزيد للإلحاق مقابلاً لأحد الحروف الأصلية من البناء الملحق به.
- 7-الإلحاق بزيادة حروف المد لا يكون إلا طرقاً.
- 8-الإلحاق بناء مزيد يقتضي وجود تلك الزيادة في البناء الملحق.
- 9-الإلحاق بزيادة حرف على أول الكلمة لا يكون إلا إذا وجد معه حرف آخر.
- 10-الإلحاق لا يكون إلا في أبنية المفرد.

2-2-1 علامات الإلحاق:

وهناك علامات تدل على أن هذه الكلمة أو تلك بعينها ملحقة وتلك العلامات هي¹⁸:

- 1-أن ترد على بناء لا يكون إلا للإلحاق.
- 2-ترك الإدغام مع تحقق شرطه.
- 3-أن ترد الكلمة على بناء فعالن بتثليث الفاء.

المبحث الأول: الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل الثلاثي:

أشرنا فيما مضى إلى معنى الإلحاق، فلا حاجة إلى إعادة ذلك ثانيةً - والزيادة لها أضرب عدة ، منها الزيادة للإلحاق نحو : جَلَّبَ وجَهْوَرُ لإلحاق الثلاثي بَدَخَرَجِ الرباعي - ومنها الزيادة لإفادة معنى جديد لم يكن في الكلمة حال تجردها نحو : تضعيف العين في فَعَلَ لإفادة التكرير.¹⁹ ومن هنا فإن هاتين الزادتين لا تلتقيان ، فمن الأصول الثابتة للإلحاق ، أن تكون الزيادة لغير معنى ، فإن كانت لمعنى فليست

الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل

الزيادة فيه للإلحاق .²⁰ وعليه فقد حدث إشكال في صيغتي تَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ ، أهما ملحقان بَتَدَخَّرَجَ ، أم أنَّ الزيادة فيهما على غير سبيل الإلحاق ؟ وما يزيد الإشكال أنَّ الصيغة الأولى، تشتمل على الألف، وتشتمل الثانية على التضعيف. وهذان الأمران - أعني الألف حشواً، والتضعيف - لا يقع الإلحاق بهما فيما قرره اللغويون.²¹ وفيما يأتي ذكر لمختلف الآراء.

ذهب الزمخشري إلى أنَّ تَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ ملحقان بَتَفَعَّلَ، فقال: " وأبنية المزيد على ثلاثة أضرب: موازن للرباعي على سبيل الإلحاق، وموازن له على غير سبيل الإلحاق، وغير موازن له، فالأول على ثلاثة أوجه ملحق ب (دَخَّرَجَ)، نحو سَمَّلَ، وَحَوَّقَلَ، وَبَيَّطَرَ، وَجَهَّوَرَ، وَقَلَّنَسَ، وملحقة بَتَدَخَّرَجَ نحو بَجَلَّبَبَ وَبَجَّوَرَبَ، وَتَشَيَّطَنَ، وَتَرَهَّوَكَ، وَتَمَسَّكَنَ، وَتَعَاقَلَ، وَتَكَلَّمَ، وملحق باخْرَجْنَمَ نحو افْعَنْسَسَ، واسْلَنْقَى، ومصداق الإلحاق اتحاد المصدرين "²² وتابع الزمخشري غير واحد فنصوا على إلحاق هذين البناءين بَتَفَعَّلَ²³. والدليل الوحيد الذي دفع الزمخشري إلى الحكم على تَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ بإلحاقهما بَتَفَعَّلَ، هو اتحاد المصدرين، ولو كانت الزيادة فيهما معنى. فالأصل الوحيد عنده اتحاد بنية المصدرين، وقد استنتج هذا محمد الغامدي، فنصَّ على قانون الزمخشري هذا بقوله: " كل فعل مزيد وافق مصدره مصدر فعل مجرد أو أنقص منه في الزيادة فهو ملحق به، سواء كانت تلك الزيادة لمعنى أم لغير معنى، وفي أي موضع كانت الزيادة"²⁴.

ولم يكن مذهب الزمخشري محل إعجاب لدى اللغويين، فقد قوبل بالإنكار والرفض، مستندين على أدلة عدة، وهي على النحو الآتي:

1- أن العبرة تكمن في إلحاق الثلاثي بالرباعي المجرد في مثل هذا؛ لأن التاء الزائدة في البناءين ما هي إلا للمطاوعة. والأصل أن ينظر إلى فَاعَلَ وَقَعَلَ فهما الأساس، ومع ذلك لم يقل الزمخشري بإلحاقهما بَفَعَّلَ. قال ابن مالك: " وقد غلط الزمخشري في جعله أَلَفَ تَفَاعَلَ مزيدة للإلحاق ب (تَفَعَّلَ) مع اعترافه بأن أَلَفَ فَاعَلَ ليست للإلحاق، وأَلَفَ تَفَاعَلَ هي أَلَفَ فَاعَلَ لأن نسبة تَفَاعَلَ من فَاعَلَ كنسبة تَفَعَّلَ من فَعَّلَ؛ لأن ذا التاء من القبيلين مطاوع المجرد من التاء "²⁵.

وهذا يعني أنَّ العبرة في الإلحاق اتحاد مصدرِي فاعِل وفَعْل بما ألحقا به وهو فَعْلَل؛ لذلك ذكر ركن الدين أن اختلاف مصدرِي فَعْل وفَعْلَل يشير إلى عدم الإلحاق. فينبغي أن يحمل مُطَاوَعُهُ عليه، فلا يكون تَفْعُل ملحَقًا بَتَفْعُلِّلٍ للسبب المذكور آنفًا²⁶.

2- أن الإلحاق يُعرف بترك الإدغام²⁷، فلما وردت أفعالٌ مدغمة وهي على تفاعل، عُلِم أنها غير ملحقة ومن أمثلة ذلك تَمَادَّ وَتَضَامٌ²⁸. إلا أن محمد الغامدي يرى أن ترك الإدغام مرده إلى الصيغة نفسها، لا لأجل الإلحاق²⁹.

3- أن الزيادة في صيغتي تفاعل وتفعّل جاءت لإفادة معنى، والزيادة في الملحق إنما هي لغاية لفظية³⁰. لذلك كانت الغاية اللفظية أصلًا ثابتًا من أصول الإلحاق³¹.

4- أن الإلحاق بزيادة أصوات المد حشواً غير متقرر في أصول الإلحاق، ولذلك التضعيف³². وما يهمننا هنا من أصوات المد هو الألف، فرفضه جمهور اللغويين³³. وأجازه الرضي في الأسماء دون الأفعال³⁴، وعلى خلافه ابن عصفور فمنعه في الأسماء³⁵، وأجازه في الأفعال³⁶. لذلك نبه الغامدي على وهم بعض الدارسين الذين نسبوا المنع لابن عصفور، فغرههم حديث ابن عصفور عن منع الإلحاق بزيادة الألف حشواً، وذلك عند سوق أبنية الاسم، ولم يطلعوا على إجازته ذلك، في معرض حديثه عن أبنية الفعل³⁷. كما أن ابن يعيش لم ير صحة الإلحاق بزيادة الألف مطلقاً، لا حشواً ولا طرُقاً. إنما هي ياء أبدلت ألفاً³⁸.

وقد أحس السيرافي احتمالية حدوث لبس في صيغتي تفاعل وتفعّل؛ لاتفاقهما في الشكل مع تفعّل، ونبه على أن ذلك لا يعني إلحاقهما بَتَفْعُلِّل، فقال: "وقد تلحق التاء هذه الأفعال الملحقة فتصير بمنزلة تدرج؛ كقولك تَشْيِطُن وَتَحْجَى ... وليست بمنزلة تَعَالَج وتكسّر؛ لأن تَعَالَج وتكسّر غير ملحقين بدَحْجٍ"³⁹.

ومع كثرة الانتقادات التي وجهت لمذهب الزمخشري، رأى الغامدي أنها ليست في محلها، فالأصل الذي يسير عليه الزمخشري إرادة الإلحاق بمعناه اللغوي، لا الاصطلاحي. فالتوافق الشكلي في الحركات

الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل

والسكنات بين مصادر تلك الأفعال، وما ألحق بها هو الأساس الذي انطلق منه الزمخشري. وعليه رأى أن جميع الأفعال باستثناء أَفْعَلَ وفَاعَلَ وفَعَّلَ، تصلح أن تكون ملحقة بمزيد الرباعي، بحرف أو حرفين، وهو ما يقتضيه معنى الإلحاق اللغوي. وختم حديثه باستحسان رأي الزمخشري؛ لأن فيه مدعاة إلى التيسير، والبعد عن الصرامة في التععيد. فالأخذ بمعنى الإلحاق اللغوي يلغي ما يأتي⁴⁰:

أ- الزيادة للإلحاق لا تكون إلا في مقابلة حرف أصلي.

ب- الإلحاق أولاً لا يكون إلا بمساعد.

ج- الإلحاق لا يكون في صيغ الجمع.

د- الإلحاق لا يكون بالتضعيف.

هـ- لا بد أن يشتمل الملحق على الزيادة الموجودة في الملحق به.

و- الإلحاق لا يكون إلا على ضربين: إلحاق ثلاثي رباعي، وإلحاق رباعي بخماسي.

ز- الإلحاق لا يكون بأصوات المد حشواً، سواء أكان ذلك قبل الطرف أم مطلقاً.

ح- الإلحاق لا يكون بزيادة أكثر من حرفين.

ط- الزيادة لمعنى لا تكون للإلحاق.

ي- الألف لا تكون للإلحاق أبداً.

ك- تَمَسْكُن وما جرى مجراها ليست من الإلحاق.

ومهما يكن من أمر، فإن رأي الغامدي وجيه، إلا أنه محتمل للرد؛ لأن الزمخشري لو أراد ذلك، لجعل جميع الأفعال الثلاثية المزیدة بأكثر من حرف ملحقة، ولكنه لم يصنع ذلك. فدل هذا على أنه لا يقصد الإلحاق اللغوي، كما يمكن أنه يريد الإلحاق اللغوي ولكن بقيدين: أحدهما قد مر وهو اتحاد

الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل

المصدرين، والآخر أن يشتمل الملحق على الزيادات الموجودة في الملحق به، كما هو متقرر في أصول الإلحاق⁴¹. لذلك لم يجعل الأفعال الثلاثية المزيدة بأكثر من حرف، والمبدوءة بهمزة وصل ملحقة.

3. الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل الرباعي:

قد اختلف اللغويون في عدة أبنية الفعل الرباعي المزيد، وهم متفقون على بناء ي تَفَعَّلُوا فَعَعَلُوا؛ نحو: تدرج وحرنج، وهم مختلفون في بناء أَفَعَّلَ.

قال المرادي: "وللمزيد من رباعيتها ثلاثة أبنية: تفعّل؛ نحو تدرج، وافعلنل نحو احرنج، وافعلّل نحو اقشعرّ.... واختلف في هذا الثالث فقليل هو بناء مقتضب، وقيل هو ملحق باحرنج؛ زادوا فيه الهمزة وادغموا الأخيرة؛ فوزنه الآن أَفَعَّلَ".⁽⁴²⁾

ولسائل أن يسأل: ما المراد بمصطلح الاقتضاب؟

فالاقتضاب هو "ما وضع على مثال غير مسبوق بآخر هو له أصل، أو كالأصل مع خلوه من حرف مزيد لمعنى أو لإلحاق".⁽⁴³⁾

أو إنه "مقتطع لجرد التوسع في اللغة، لا لتحصيل أمر لفظي ولا معنوي".⁽⁴⁴⁾

وليس الغرض من الدراسة مناقشة مفهوم الاقتضاب؛ لأن ذلك سيخرجنا عما تنشده الدراسة.

وفيما يأتي ذكر آراء اللغويين في الفعل اقشعرّ وما جرى مجراه:

١- أن أَفَعَّلَ بناء مقتضب غير ملحق. قال سيويو: "وكذلك اطمأنتت واطمأنّ واقشعررت واقشعرّ؛ لأنه ليس في بنات الخمسة مثل: اسْقَرَجَل، ولا فعل ألبتة؛ فيكون هذا ملحقا بتلك الزنة، كما كان اقعنسس ملحقا باحرنجم وتجلبب ملحقا بتدرج. فكما لم يكن لاحمرّ، واشهبّ نظير في الأربعة فأدغم، كذلك أدغم هذا؛ إذ لم يكن له نظير في الخمسة".⁽⁴⁵⁾

ويظهر من كلام سيويو منع الإلحاق؛ وذلك لما يأتي:

أ - أنه ليس في الأفعال ما هو على مثال اسفرجل؛ حتى يلحق به، وقد ردّ على ذلك بأن الحاصل هو تغيير " هذا الوزن في الفرع؛ بنقل فتحة لامه الثانية إلى اللام الأولى، وإدغام الثانية في الثالثة، ليستقط نظير اسفرجل في الفرع، وهو الملحق، كما هو ساقط في الأصول. فحركة اللام الأولى على الاقتضاب أصلية، وسكون الثانية أصلي، وعلى الإلحاق بالعكس، أي سكون الأول أصلي وحركة الثانية أصلية. والثابت لهما -الآن فرع عارض في كل منهما، وعلى الأول أيضًا وهو الاقتضاب- أبنية مزيد الرباعي ثلاثة، وعلى الثاني أبنيته اثنان فقط".⁽⁴⁶⁾

ب- حصول الإدغام؛ فلو كان ملحقا، لما جاز نحو منعهم الإدغام في جلبب. وقد ردّ -أيضًا- لأن اللجوء إلى الإدغام في اقشعرّ هو كراهة اجتماع مثلين متحركين، فنقلت حركة الأول إلى الساكن قبله ليحصل الإدغام.⁽⁴⁷⁾

وهذا بيّن الفساد لأن جلبب فيها حرفان متماثلان، ومع ذلك لم يحصل الإدغام. ومن هنا ذهب الغامدي -في غير موضع- إلى أن ترك الإدغام ليس لأجل الإلحاق، إنما فرضته الصيغة نفسها؛ لأن ما قبل المتماثلين ساكن.⁽⁴⁸⁾

ويضاف إلى ذلك أن هنالك كلمات ملحقة باتفاق اللغويين، ومع ذلك أدغم فيها المثان؛ ومن ذلك: عَرَيْدٌ وَقَرَشَبٌ ملحقتان بِجَرَدَخُل.⁽⁴⁹⁾

والإدغام -هنا- قد أوجبه الصيغة نفسها؛ لأن ما قبل الآخر ساكن في الأصل؛ كما ذكر الوهبي.⁽⁵⁰⁾

ج- أنه ليس هنالك اتفاق في الحركات والسكنات بين اقشعرّ واحرنجم.⁽⁵¹⁾

ولعل القول بعدم إلحاق اقشعرّ باحرنجم قول جمهور اللغويين. ومما يؤكد ذلك أن من كتب من الدارسين المعاصرين في أبنية الإلحاق لم يذكر اقشعرّ من ضمنها. وقد حصر الغامدي جميع الأبنية، ولم يشر إليه.⁽⁵²⁾

الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل

٢ - أنه ملحق باحرنجم، والقائلون بهذا استدلوا بمجيء مصدره موافقاً لمصدر احرنجم الملحق به؛ حيث قالوا: اقشعرّ، اقشعراؤا، كما قالوا احرنجم، احرنجامًا.⁽⁵³⁾

وهذا الاستدلال باطل عند الفريق الأول؛ لأن مصدر ما أوله همزة وصل جارٍ على سنن واحد.⁽⁵⁴⁾ والمتأمل في مصادر الفعل المبدوء بحمزة وصل يظهر له مصداق هذا القول؛ فجميعها تشتمل على ألف المصدر؛ وذلك قبل الحرف الأخير، والتطابق لا يدل على الإلحاق في كل حال. قال الغامدي: "على أن تطابق مصادر الأفعال وعدمه، والاتفاق أو الاختلاف في الصفات المشتقة منه؛ كاسم الفاعل واسم المفعول وغيرهما، وكذا التكسير والتصغير في الأسماء، يخضع قبل كل شيء إلى معايير تتعلق بتعداد الحروف وأنواع الأحرف المزیدة في اللفظ".⁽⁵⁵⁾

ولعل الذي دفعهم إلى القول بالإلحاق هو أن إلحاق غيره به لم يسمع. قال السيرافي: "واعلم أن الفعل ليس فيه بناء يلحق به غيره، إلا بناء ان أحدهما فعل، وهو دحرج؛ ألحق به جلبب وحوقل وما أشبه ذلك. والآخر افعلل الذي فيه أربعة أحرف أصلية، وهو احرنجمواخرنظم وما أشبه ذلك"⁽⁵⁶⁾، وما سمع من إلحاق غيره به من أفعال فشاذ أو نادر⁵⁷.

٣ - أن كل ما ذكر -أنه على افعلل- ليس بصحيح؛ فهو في الحقيقة ثلاثي ناشئ عن صيغة افعلال. وبهذا قال رمضان عبد التواب، وفكرته هي أن جل هذه الأفعال أصلها افعلال، وللتخلص من المقطع المديد المغلق هُزمت الألف فصار افعلال. ولما بالغوا في الهمز قلبوها عيناً فصارت افعلل، ولما أرادوا تسهيلها قلبوها هاء؛ فصارت افعلل. ومن تلك الأمثلة التي ذكرها اقشعرّ، فهي -عنده- اقشأرّ، ثم هُزمت الألف للعلة السابقة، فصار اقشأرّ، وإن لم تنطق العرب بهاتين الصيغتين، ثم أصبحت اقشعرّ؛ وذلك بقلب الهمزة عيناً مبالغة في تحقيقها.⁽⁵⁸⁾ وتابع غير واحد رمضان عبد التواب فيما ذهب إليه، ومن هؤلاء العبيدي، إلا أنه توسع في الأمر قليلاً، فجعل هذا البناء خاصاً بأحرف الحلق أي أن تكون اللام الأولى حرفاً حلقياً، ولم يشذ من الأمثلة إلا فعلاان؛ هما اسبَطَرُ واسبَكَّرُ.⁽⁵⁹⁾ بينما يذهب أحد الباحثين إلى فساد هذه الفكرة؛ لأن هنالك كلمات لم تستعمل بتلك الصيغ الافتراضية -حسب ما قال به رمضان عبد

الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل

التواب- ويقرر أن هذه الكلمات في حقيقتها ثلاثية؛ أضيف إليها حرف من أحرف الدلالة، أو حرف من حرفي العلة الواو والياء.⁽⁶⁰⁾

ومهما يكن من أمر، فإن الحديث عن الرباعي وافترض الزيادة فيه -من غير أحرف سألتمونيها- يخرج الدراسة عن منهجها. وقد ذكرت القول الأخير من أجل ما تقتضيه الأمانة العلمية. ولا أقول بالزيادة في اقشعر؛ لأن جميع أحرفه ليست من أحرف الزيادة. ولسالم الخماش دراسة على لسان العرب؛ يُثبت فيها أن الرباعي ما هو إلا ثلاثي مزيد.⁽⁶¹⁾ وهي فكرة يقول بها الكوفيون؛ فكل الحروف عندهم قابلة للزيادة؛⁽⁶²⁾ بينما نجد من القدامى من يجعل الرباعي منحوتًا من كلمتين.⁽⁶³⁾ والتحقيق في هذا يطول، وحسبنا الإشارة إليه

خاتمة:

ولعلي أشير في خاتمة هذه الدراسة إلى النتائج المتوصل إليها، وهي على النحو الآتي:

- ١ -الصيغ الفعلية المزيدة المترددة بين الإلحاق وعدمه ثلاثة، وهي: تَفَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَافْعَلَّ.
- ٢ -وقع الإلحاق في الصيغ المترددة بزيادة إحد شئين؛ إما بزيادة الألف، وإما بتضعيف العين أو اللام.
- ٣ -أن سبب التردد في تلك الصيغ يعود إلى أن الزيادة جاءت لمعنى؛ لاسيما في صيغتي تَفَاعَلَ وَتَفَعَّلَ.
- ٤ -كان لاختلاف مفهوم الإلحاق بين اللغويين أثر في تردد تلك الأبنية بين الإلحاق وعدمه.
- ٥ -التوافق الشكلي من حيث الحركات والسكنات بين مصدرَي افْعَلَّلُوا وَافْعَنْكَلْ أوحى لبعض اللغويين إلى أن الأول منهما ملحق بالآخر.
- ٦ -انعدام اسْفَرْجَل في الأفعال كافٍ في جعل اقشعر غير ملحق بالفعل احرنجم.
- ٧ -إدغام المثلين ليس كافيًا في الحكم على أن البناء غير ملحق؛ فقد يكونان مدغمين رغم وجودهما في بناء ملحق.

قائمة المراجع:

المؤلفات:

- الإستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، (بيروت: مصورات دار الكتب العلمية، 1975م).
- الإستراباذي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالمقصود محمد عبد المقصود، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 2015م)، ط2.
- الأزهرى، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، (الزهاء، 1992م)، ط1.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ط4.
- ابن جني، المنصف، تحقيق: عبد الله أمين وإبراهيم مصطفى، (دار إحياء التراث القديم، 1954م)، ط1.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: حسن أحمد العثمان، (مكة المكرمة: المكتبة المكية، 2014م)، ط2.
- الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، (بغداد: مكتبة النهضة، 1965م)، ط1.
- الحملاوي، شذى العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبدالرحمن، (الرياض: مكتبة الرشد).
- أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1998م)، ط1.
- الخماش، سالم سليمان، أصول الجذور الرباعية في لسان العرب دراسة دلالية ومعجمية، (سلسلة أبحاث مركز بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز، 2010م)، ط1.
- الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملح، (بيروت: مكتبة الهلال، 1993م)، ط1.
- السجلماسي، محمد بن أبي القاسم، مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال، تحقيق: محمد الناصري، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2014م)، ط1.

الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل

- السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2008م)، ط1.
- سيويه، أبو بشر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـ-1988م)، ط3.
- السيوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998م)، ط1.
- الصاعدي عبدالرزاق، تداخل الأصول اللغوية، (المدينة المنورة: منشورات الجامعة الإسلامية، 2002م)، ط1.
- عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، (القاهرة: مكتبة الخانجي، 1999م)، ط6.
- العبيدي، رشيد عبد الرحمن، مباحث في علم اللغة واللسانيات، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 2002م)، ط1.
- ابن عصفور، الممتع، تحقيق: فخر الدين قباوة، (مكتبة لبنان، 1996م)، ط1.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، (جدة: دار المدني، 1405هـ)، ط1.
- الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد، (جدة: مطبعة المدني، 1985م)، ط1.
- أبو الفداء، إسماعيل بن علي، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض الخوام، (بيروت: المكتبة العصرية، 2000م).
- قباوة، فخرالدين، تصريف الأسماء والأفعال، (بيروت: مكتبة المعارف، 1988م)، ط2.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريري، (منشورات جامعة أم القرى، 1982م)، ط1.
- المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، (دار الفكر العربي، 2008م)، ط1.

الزيادة المترددة بين الإلحاق وعدمه في أبنية الفعل

- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2002م)، ط1.

الأطروحات:

- الغامدي، محمد سعيد، اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، 1419هـ.
- غنام، مؤمن صبري، منهج الكوفيين في الصرف، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، 1997م.
- القرني، مهدي علي، أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1996م.

المقالات:

- الغامدي، محمد سعيد، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، ع106، يوليو 2016م.
- المساعفة، خالد محمد، وزنا افعلوافعهل الناشئان من أفعال بين أوهام الإبدال والرد إلى الأصل الثلاثي، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج11، ع3، أغسطس 2015م.
- الوهبي، صالح سليمان، ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، م2، 1990م.

- ¹ ينظر الحملاوي، شذى العرف في فن الصرف، تحقيق: نصر الله عبدالرحمن، مكتبة الرشد، الرياض، ص21.
- ² ينظر الثمانيني، شرح التصريف، تحقيق: إبراهيم البعيني، مكتبة الرشد، ط1، 1419 هـ - 1999 م، ص220.
- ³ سيويه، أبو بشر، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م، 326/4.
- ⁴ ينظر الصباعدي عبدالرزاق، تداخل الأصول اللغوية، منشورات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط1، 2002 م، 194/1.
- ⁵ ينظر نفسه.
- ⁶ ينظر ابن جني، المنصف، تحقيق: عبد الله أمين وإبراهيم مصطفى، دار إحياء التراث القديم، ط1، 1954 م، 15/1.
- ⁷ ينظر نفسه 14/1.
- ⁸ ينظر ابن عصفور، المتع، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط1، 1996 م، ص: 139.
- ⁹ ينظر نفسه.
- ¹⁰ ينظر نفسه.
- ¹¹ ينظر نفسه.
- ¹² ينظر نفسه.
- ¹³ ينظر الثمانيني، شرح التصريف، مرجع سابق، ص274.
- ¹⁴ ينظر: ابن جني، المنصف، مرجع سابق، 15/1.
- ¹⁵ الإسترايادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، مصورات دار الكتب العلمية، بيروت، 1975 م، 52/1.
- ¹⁶ ينظر الغامدي، محمد سعيد، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، ع106، 2016 م، ص361.
- ¹⁷ ينظر القرني، مهدي علي، أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1996 م، ص19-66.
- ¹⁸ ينظر نفسه، ص70-80.
- ¹⁹ ينظر ابن جني، المنصف، مرجع سابق، 13/1.
- ²⁰ ينظر القرني، مهدي علي، أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، مرجع سابق، ص48.

- ²¹ ينظر نفسه، ص56، والغامدي، محمد سعيد، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، مرجع سابق، ص319
- ²² الزمخشري، محمود بن عمر، المفصل في صناعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملح، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، 1993م، ص370.
- ²³ ينظر ابن الحاجب، عثمان بن عمر، الشافية في علمي التصريف والخط، تحقيق: حسن أحمد عثمان، المكتبة المكية، مكة المكرمة، ط2، 2014م، ص107، وابن عصفور، علي بن مؤمن، الممتع الكبير في التصريف، مرجع سابق، ص116، وأبو الفداء، إسماعيل بن علي، الكناش في فني النحو والصرف، تحقيق: رياض الخوام، المكتبة العصرية، بيروت، 2000م، 61/2-62، والسيوطي، جلال الدين، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م، 46/2، وقباوة، فخرالدين، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، بيروت، ط2، 1988م، ص100.
- ²⁴ الغامدي، محمد سعيد، اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، 1419هـ، 627/2.
- ²⁵ ابن مالك، محمد بن عبدالله، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هري، منشورات جامعة أم القرى، ط1، 1982م، 2069/4.
- ²⁶ ينظر الاسترأبادي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبدالمقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2، 2015م، 235/1-236.
- ²⁷ ينظر القرني، مهدي علي، أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، مرجع سابق، ص79.
- ²⁸ ينظر الإسترأبادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، 75/1، وابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار المدني، جدة، ط1، 1405هـ، 73/4.
- ²⁹ ينظر الغامدي، محمد سعيد، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، مرجع سابق، ص356-357.
- ³⁰ ينظر الإسترأبادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، 57/1.
- ³¹ ينظر القرني، مهدي علي، أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، مرجع سابق، ص48.
- ³² ينظر الإسترأبادي، ركن الدين، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، 235/1-236، والغامدي، محمد سعيد، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، مرجع سابق، ص319.
- ³³ ينظر الفارسي، أبو علي، المسائل البصريات، تحقيق: محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، جدة، ط1، 1985م، 869/2، وابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، 483/2.
- ³⁴ ينظر الإسترأبادي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، 58/1.

- ³⁵ ينظر ابن عصفور، علي بن مؤمن، المتع الكبير في التصريف، مرجع سابق، ص 140.
- ³⁶ ينظر نفسه، ص 116.
- ³⁷ الغامدي، محمد سعيد، اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل، مرجع سابق، 629/2.
- ³⁸ ينظر ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل للزمخشري، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2002م، 433/4.
- ³⁹ السيراقي، الحسن بن عبدالله، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2008م، 182/5.
- ⁴⁰ الغامدي، محمد سعيد، اعتراضات ابن يعيش على آراء الزمخشري النحوية والصرفية في كتاب شرح المفصل، مرجع سابق، 630/2-631.
- ⁴¹ ينظر القرني، مهدي علي، أبنية الإلحاق في الصحاح دراسة وتحليل، مرجع سابق، ص 60.
- ⁴² المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط 1، 2008م، 1519/3.
- ⁴³ أبو حيان، محمد بن يوسف، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1998م، 180/1.
- ⁴⁴ السجلماسي، محمد بن أبي القاسم، مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال، تحقيق: محمد الناصري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 2014م، ص 290.
- ⁴⁵ سيبويه، أبو بشر، الكتاب، مرجع سابق، 426/4.
- ⁴⁶ السجلماسي، محمد بن أبي القاسم، مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال، مرجع سابق، ص 292.
- ⁴⁷ ينظر الأزهرى، خالد، التصريح بمضمون التوضيح، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، الزهراء، ط 1، 1992م، 400/2.
- ⁴⁸ ينظر الغامدي، محمد سعيد، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، مرجع سابق، ص 354.
- ⁴⁹ ينظر الإستراباذي، رضي الدين، شرح شافية ابن الحاجب، مرجع سابق، 61/1.
- ⁵⁰ ينظر الوهبي، صالح سليمان، ظاهرة الإلحاق في الصرف العربي، مجلة جامعة الملك سعود، الآداب، م 2، 1990م، ص 488.
- ⁵¹ ينظر السجلماسي، محمد بن أبي القاسم، مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصريف الأفعال، مرجع سابق، ص 291.

- ⁵² ينظر الغامدي، محمد سعيد، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، مرجع سابق، ص323.
- ⁵³ ينظر المرادي، حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، مرجع سابق، 3/1519.
- ⁵⁴ ينظر السجلماسي، محمد بن أبي القاسم، مفتاح الأقفال ومزيل الإشكال عما تضمنه مبلغ الآمال من تصنيف الأفعال، مرجع سابق، ص293.
- ⁵⁵ الغامدي، محمد سعيد، مفهوم الإلحاق في الصرف العربي، مرجع سابق، ص354.
- ⁵⁶ السيراقي، الحسن بن عبد الله، شرح كتاب سيبويه، مرجع سابق، 5/371.
- ⁵⁷ ينظر الحديثي، خديجة، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، مكتبة النهضة، بغداد، ط1، 1965م، ص405.
- ⁵⁸ ينظر عبد التواب، رمضان، فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط6، 1999م، ص198 وما بعدها.
- ⁵⁹ ينظر العبيدي، رشيد عبد الرحمن، مباحث في علم اللغة واللسانيات، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1، 2002م، ص126.
- ⁶⁰ ينظر المساعفة، خالد محمد، وزنا افعلولافعل الناشئان من أفعال بين أوهام الإبدال والرد إلى الأصل الثلاثي، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، مج11، ع3، 2015م، ص231.
- ⁶¹ ينظر الخماش، سالم سليمان، أصول الجذور الرباعية في لسان العرب دراسة دلالية ومعجمية، سلسلة أبحاث مركز بحوث كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الملك عبد العزيز، ط1، 2010م، ص36.
- ⁶² ينظر غنام، مؤمن صبري، منهج الكوفيين في الصرف، رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى، 1997م، 1/150.
- ⁶³ ينظر الخماش، سالم سليمان، أصول الجذور الرباعية في لسان العرب دراسة دلالية ومعجمية، مرجع سابق، ص18.